جامعة أحمد زبانة – غليزان –
كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

مستوى السنة الثانية علوم اقتصادية

محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري

السنة الجامعية:2020-2021

برنامج المحاضرات

رقم	عنوان المحاضرة
01	الاقتصاد الجزائري ما بعد الاستعمار
02	الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات
	1.مرحلة الانتظار(1962 – 1966) 2.التصحيح الهيكلي الأول(1967- 1979) 3. التصحيح الهيكلي الثاني(1979-1987)
03	الاقتصاد الجزائري في ظل الاصلاحات
	1. التعديل الهيكلي الأول (1993- 1994) 2. برنامج التصحيح الهيكلي(1995- 1998)
04	البرامج التنموية بعد عام 2000

مقدمة:

إن بناء أي اقتصاد وطني يحتاج إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و الاهتمام أكثر بالفرد و تكوينه مما يساهم بدفع عجلة التنمية في شتى القطاعات و هذا يتوافق والنموذج الاقتصادي المنتهج في ظل التجاذبات الدولية بين القوى الكبرى ومنه يمكن أن الجزائر وكغيرها من الدول كانت ضمن هذا النطاق مما فرض على السلطات المعنية لانتهاج سياسيات اقتصادية معينة وفي ظروف خاصة لبناء دولة عصرية بعيدة عن التبعية للخارج.

المحاضرة01: الاقتصاد الجزائري ما بعد الاستعمار

لقد ورث الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال اقتصادا متخلفا منهك الهياكل و يعود هذا للأسباب التالي':

- ✓ **ازدواجية القطاع الاقتصادي العصري المعتمد على التقنية و الحداثة و آخر متخلف يعود لليد العاملة الجزائرية البسيطة وبإمكانياتها المتواضعة.**
- ✓ **استغلال الموارد المتاحة في خدمة الاقتصاد الاستعماري دون الاقتصاد الجزائري مثل استغلال الزراعة في الخمور.**
- ✓ **انتشار الآفات الاجتماعية في وسط الشرائح العمرية للمواطن الجزائري من أمية، تخلف، نزوح وغيرها.**
- ✓ **تجذر التبعية للاقتصاد الوطني في ظل تغير هيكل الاقتصاد آنذاك من خلال ظهور قطاع المحروقات.**
- ✓ **تعطيل الحياة الاقتصادية من خلال التحولات المالية للمعمرين للخارج وانسحاب الشريحة العمالية الماهرة.**

المحاضرة02: الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات

1.مرحلة الانتظار(1962 – 1966):

و تسمى أيضا بمرحلة البحث عن الذات و من خلالها كانت الرؤية للمستقبل غامضة إن صح التعبير في كيفية الاعتماد على النموذج التنموي المستقبلي للإقتصاد الوطني و بالتالي كانت مسايرة هذه المرحلة وفق مايلي:

- **التسيير الذاتي** للمؤسسات والمستثمرات الفلاحية من محاجر ومؤسسات غذائية....إلخ.
- **خلق شركات وطنية:** ونخص بالذكر شركة الكهرباء والغاز.
- **إنشاء دواوين وطنية:** مثل الديوان الوطني للتوزيع، و الديوان الوطني للإصلاح الزراعي.

كما تميزت هذه المرحلة باتخاذ عدة اجراءات في شكل سياسيات اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من **تأميم للممتلكات** و نخص بالذكر الاراضي والمناجم و المؤسسات النفطية كما عمدت من خلال برامجها في الاعتماد على مشروع **قسنطينة** الموروث عن المستعمر.

2.التصحيح الهيكلي الأول(1967- 1979)

بعد اختيار النموذج التنموي و الذي ارتكز في الاصل على **النظام الاشتراكي** كانت هناك رؤية واضحة للسلطات وفق التطلعات التالية:

1. **الاعتماد على نظرية الصناعات المصنعة ل GERARD DESTANNE DE BERNIS والتي تهدف في الاصل في تجديد الهياكل الانتاجية و العمل على التنسيق و دعم باقي القطاعات الاقتصادية من فلاحة.....إلخ.**
2. إحلال الواردات من خلال الانطلاقة الفاعلة في المجال الصناعي و هذا للتقليل من الاستيراد.
3. الهدف هو الحد من التبعية للخارج من خلال تحقيق الاكتفاء في السوق المحلي.

وتميزت هذه المرحلة بمخططات تنموية في ظل نظام اشتراكي يعتمد على التسيير المركزي و المخطط و نحددها وفق مايلي:

أ. المخطط الثلاثي (1967- 1979): و هو أول المخططات التنموية التي ارتكزت على الأنشطة الصناعية الثقيلة في ظل الاعتماد على المحروقات. الحديد و الصلب الصناعات المكانيكية.

ب. المخطط الرباعي الأول(1970-1973):يهدف هذا المخطط في تعزيز التحرر الاقتصادي من خلال تدعيم القطاع الصناعي و تشجيع باقي القطاعات الأخرى في ظل التحكم فيها من قبل الدولة.

ت. المخطط الرباعي الثاني(1974-1977): وهو مخطط تكميلي للمخطط السابق وبنفس النهج المتبع في تمويل الصناعات الثقيلة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي على المدى البعيد.

الجدول رقم01: أهمية الاستثمار في مختلف القطاعات بالجزائر

القطاع-النسبة	69-67 المخطط الثلاثي		73-70 المخطط الرباعي الأول		77-74 المخطط الرباعي الثاني	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	1606	/	4140	%14,8	12005	%10,9
الصناعة	4750	%51,6	12400	%44,7	48000	%43,4
الهياكل القاعدية	855	/	2307	%8,3	1551	%14
التعليم	810	/	3310	%11,9	9947	%9
باقي القطاعات	1121	/	5583	%20,7	24784	%22,7
المجموع بالمليار دج	9,06	%100	27,75	%100	110,22	%100

المصدر:فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر، دكتوراه علوم سياسية و علاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر2012، ص227.

4. التصحيح الهيكلي الثاني(1979-1987)

لقد تميزت هذه المرحلة بنوع من المرونة مع اتخاذ قرارات أخرى ضمن مخططين للتنمية:

أ.المخطط الخماسي الأول(1980-1984)

ب.المخطط الخماسي الثاني(1985-1989)

و الغاية الأساسية من هذين المخططين هي:

أ.إعادة الهيكلة العضوية: و هو نوع من الإصلاحات التي قامت بها الدولة في ظل عجز التسيير المركزي للمؤسسات الوطنية و هذا بالعمل على تقسيمها و خلق

مجموعة من الوحدات لتسهيل تسييرها و تحسين تمويلها الذاتي بغية تنشيط القطاع العام وفق مجموعة من المراسيم من بينها مرسوم 80-242 الصادر بتاريخ 1980/10/4 من خلال تقسيم 50 مؤسسة عمومية إلى 300مؤسسة جديدة.

ب.استقلالية المؤسسات العمومية: و التي كان الغرض منها هو استقلالية أكثر للمؤسسات بتسيير لامركزي و هذا بتعزيز التخطيط غير الممركز و البحث عن آليات تشجع على العملية الانتاجية و من خلال القانون 88-01 أصبحت المؤسسات شخص معنوي تتمتع باستقلالية مالية.عن طريق صناديق المساهمة.

المحاضرة03:الاقتصاد الجزائري في ظل الاصلاحات

1. التعديل الهيكلي الأول (1993- 1994)

لقد تميزت هذه المراحل بإصلاحات وفق المؤسسات المالة الدولية من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي وهذا لتصحيح الاختلالات و معالجة آثار انهيار أسعار النفط 1986 و انعكاسات ذلك على المؤسسات العمومية و الاقتصاد ككل، إن اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي كان يهدف إلى التوازنات الكبرى من خلال:

- تحرير الأسعار
- خفض قيمة العملة
- التحول نحو اقتصاد السوق

2.برنامج التصحيح الهيكلي(1995- 1998)

جاء هذا البرنامج متابعة للإصلاحات السابقة و هذا للعمل على التحولات الحقيقية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي للدولة ومنه فإن هذا التثبيت الذي كان مع صندوق النقد الدولي كان مشروطا كتابيا عام 1995 و من أهدافه:

- تخفيض نسبة التضخم
- الشروع في الخوصصة من الناحية التشريعية و في هذا السياق تم صدور قانون خوصصة المؤسسات العمومية من خلال المشروع 22-95.
- تحرير التجارة و الرفع من احتياطات الصرف

المحاضرة04: البرامج التنموية بعد عام 2000

تميزت هذه المرحلة عن سابقاتها بمجموعة من الأحداث من بينها تحسن الجانب المالي للدولة مما ساهم في تسجيل مجموعة من المخططات التنموية المحفزة من بينها:

أ.برنامج الإنعاش الاقتصادي

ب.البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي